

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم المالية والمحاسبة
شعبة محاسبة ومالية



تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس اكايمية
تخصص محاسبة وجباية
بعنوان:

آليات مكافحة الغش الضريبي
دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية
غرداية للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018

إشراف الأستاذ :
د. عبد الرحمن بن طجين

إعداد الطالبات:
- هرويني خديجة
- هيبية إيمان
- باكلي خديجة

الموسم الجامعي: 1445-1446هـ/2023-2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا الا برضاه
الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جمدا إلا بفضلِه واليه ينسب الفضل
والكمال والإكمال

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها كثير من الصعوبات والمشقة
والتعب ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر.
الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على
البدء وعلى الختام.

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هاته المسيرة دتم لي
سندا لا عمر له.

إلى نبراس أيامي ووجه حياتي إلى التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائما إلى من أفنت
عمرها في سبيل أن تحقق طموحي لمن رضاها يخلق لي التفوق "أمي" أطال الله
عمرك بالصحة والعافية.

إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ذلك الرجل العظيم رجل علمني الحياة أجمل شكل
وبذل كل ما بوسعه ولم يبخل مأمني الوحيد "أيي".

إلى ملهمي نجاحي وصناع قوتي وصفوة أيامي "إخوتي".
إلى الذين أخرجوا أجمل ما في داخلي وشجعوني دائما للوصول إلى طموحاتي ومن
دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل "صديقاتي".

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور مسيرة ولكن بعون الله فعلتها.



شكر وعرfan

الحمد لله وحده نحمده ونستعينه على ما رزقنا من نعم اعاننا بها على انجاز هذا البحث والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى إله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

إنه من العرفان بالجميل ان نتوجه في بداية هذا البحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف عبد الرحمان بن طجين على توجيهاته ونصائحه القيمة التي أفادتنا كثيرا في إثراء معارفنا العلمية وحرصه على تقديم يد العون والمساعدة.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيدة زليخة على نصائحها القيمة وكل العاملين بمركز الضرائب بولاية غارداية.

ملخص الدراسة:

بعد دخول الجزائر النظام الاقتصادي الحر أصبح المشرع يهتم بحماية الأموال العامة من السرقة أو أي اختلال فيها وكون الدولة تصبح في أوج الحاجة إلى حماية الأموال العامة التي تعددت مواردها والتي تهدف إلى تمويل الخزينة العمومية ونشير إلى أن من أهم مصادر تمويلها الضرائب، الأمر الذي يؤكد أهمية الرقابة على هذا المصدر التمويلي المستقر والدائم المعتمد في تغطية نفقات الدولة ومنذ أن نشأ الإلزام بدفعها على عائق المكلف بما ولد التحايل والتملص في أدائها ما يعرف لنا الجريمة بمفهومها القانوني ولذلك اهتمت هذه الدراسة بالظاهرة التي لم تخل من كينونتها أي دولة وهي ظاهرة الغش الضريبي وأردنا توضيح آليات لمكافحة هاته الأخيرة المسببة لجملة من العوائق السياسية المالية وكذا التنمية الاقتصادية لما ينتج عنها من خسائر للميزانية العامة وخزينة الدولة خاصة الذي يدفعا إلى مواجهتها عن طريق آليات متعددة تفاديا للآثار المترتبة عليها في شتى المجالات.

الكلمات المفتاحية: الغش الضريبي، الميزانية العامة، الآليات الضرائب.

Résumé

Après l'entrée de l'Algérie dans le système économique libre, le législateur s'est préoccupé de protéger les fonds publics contre le vol ou tout déséquilibre de ceux-ci, et puisque l'État devient au sommet de la nécessité de protéger les fonds publics, qui disposent de ressources multiples et visent à financer le trésor public, nous signalons que l'une de ses sources de financement les plus importantes est l'impôt, ce qui confirme l'importance de la Surveillance de cette source de financement stable et permanente agréée pour couvrir les dépenses de l'État, puisque l'obligation de la verser est née en raison de l'obstacle du contribuable Par elle, la fraude et l'évasion sont nées dans sa performance, qui définit pour nous la criminalité dans son sens juridique Dès lors, cette étude s'est focalisée sur un phénomène dont aucun pays n'est dépourvu, qui est le phénomène de la fraude fiscale, et nous avons voulu clarifier des mécanismes de lutte contre cette dernière, qui provoque nombre d'obstacles politiques et financiers, ainsi que le développement économique, en raison des pertes qui en résultent pour le budget général et le trésor, surtout l'État, ce qui nous incite à y faire face par de multiples mécanismes pour éviter ses effets dans divers domaines.

Mots clés : Fraude fiscale, Budget général, Mécanismes, impôts.

فهرس المحتويات :

الصفحة	المحتوى
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	قائمة الاختصارات والرموز
01	مقدمة
05	المبحث الأول: عرض حالة حول مديرية الضرائب بولاية غرداية
06	المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية الولاية للضرائب
12	المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب
17	المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي
18	المطلب الأول: الغش الضريبي وأسبابه وآليات مكافحته
25	المطلب الثاني: دراسة حالة تطبيقية سابقة للفترة الممتدة من 2015-2018
32	الخاتمة
34	قائمة المراجع والمصادر

فهرس الجداول:

الصفحة	محتوى الجدول
07	توزيع الوظائف بالمديرية الولائية للضرائب
07	توزيع الموظفين الدائمين بالمديرية الولائية للضرائب
29	جدول حساب الزيادات
29	جدول حساب النتائج
30	جدول تجميع الحقوق
31	جدول الحقوق المستدركة والعقوبات

المقدمة

الضريبة من أهم الموارد المستقرة والثابتة للدولة بخلاف بعض الموارد الأخرى ورغم تطور الضريبة في الفكر المالي الحديث إلا أن بعض المكلفين يرون أن الضريبة مجرد قيد من نفوذهم المالي وحرمتهم الاقتصادية مما يجعلهم يخططون لتفاديها عن طريق ما يسمى بالغش الضريبي التي تعد ظاهرة متعددة الأشكال والمظاهر والتي ازداد ظهورها خلال سنوات التسعينات وبداية الألفينات والتي أخذت تخل بالنظام العام وتأخذ أبعاد خطيرة على خزينة الدولة خاصة وعلى الحياة الاقتصادية عامة كونها عملية تهرب من دفع الضرائب المستحقة عن طريق تلاعب بالمعلومات المالية وإخفاء الدخل ولذلك ألزمت الإدارة الجبائية إيجاد حلول للقضاء عليها أو التخفيف من هذه الظاهرة بجعل المشرع يهتم بها بموجب المادة 82 من الدستور من خلال رقابة جبائية بنوعيتها داخلية وخارجية بهدف استرجاع المال العام ومكافحة هاته الظاهرة أو تخفف من حدوثه من خلال آليات معينة.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي آليات مكافحة الغش الضريبي؟

ولمناقشة هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي ظاهرة الغش الضريبي؟

- ماهي الآلية التي تتبعها المديرية العامة للضرائب للكشف عن الغش الجبائي باستثناء التحقيق والرقابة الجبائية؟

الفرضيات وعلى ضوء يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الإجابة الأولية على الإشكالية الرئيسية:

إن من آليات مكافحة الغش الضريبي رفع الوعي الضريبي لدى المكلف بالمراقبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحفيز الضريبي عن طريق تخفيضات وتخفيفات لدى المكلفين الجدد.

الإجابة على السؤال الفرعي الأول:

إن الغش الضريبي يتمثل في إخفاء مقدار الضريبة المستحقة بأية وسيلة احتيالية وهو اتباع أساليب وطرق غير قانونية قصد الإفلات من المستحقات الضريبية إما جزئيا أو كليا.

الإجابة على السؤال الفرعي الثاني:

تتبع المديرية العامة للضرائب آلية التكنولوجيا الحديثة والتوعية الضريبية أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- مدى تفاهم الغش الضريبي ورغبتنا في معرفة الطرق والأساليب التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتقليل منه.
أسباب ذاتية:

- حب التطلع على عمل المحققين الجبائين.

- اثرنا معارفنا ومعلوماتنا حول طرق مكافحة الغش الضريبي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-التعريف بظاهرة الغش الضريبي.

- آليات مكافحة الغش الضريبي.

أهمية الدراسة:

-تمثلت أهميتها في إبراز المكانة التي تمتلكها الضريبة في اقتصاد الوطن وما هي الأساليب التي تتبعها الدولة في مواجهة جريمة الغش الضريبي من خلال الحد أو التخفيف منها كونها ذات أبعاد خطيرة من جهة ولاسترجاع حقوق المال العام من جهة أخرى.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: أجري هذا التقرير خلال الفترة الممتدة بين شهر مارس وأفريل 2024 من خلال مجموعة من الزيارات الميدانية لمركز الضرائب ببوهاوة بولاية غرداية.

- الحدود المكانية أجري هذا التقرير في مركز الضرائب ببوهاوة ولاية غرداية.

- منهج البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي كونه يقوم بشمل كل ما يتعلق بظاهرة الغش الجبائي من مفهومة وصولاً إلى آليات مكافحته حيث تم استخدام أداة الملاحظة والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة.

- تقسيمات البحث:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: المطلب الأول هو عبارة عن دراسة عامة وتعريف بمديرية الضرائب وهيكلها التنظيمي والمطلب الثاني عبارة عن مهام مركز الضرائب.

أما المبحث الثاني هو عبارة عن دراسة حالة حيث تم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول يتحدث حول موضوع البحث الغش بأسبابه وطرقه وآليات محاربة الغش الضريبي أما المطلب الثاني فيه نسلط الضوء عن حالة من حالات الغش الضريبي التي عالجتها مديرية من خلال عرض النتائج ومناقشتها.

- صعوبات الدراسة

- لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهناها في هذا العمل.

-صعوبة الحصول على الوثائق المتعلقة بموضوع البحث من طرف المؤسسة محل الدراسة ومن خلال دراستنا لموضوع آليات مكافحة الغش الجبائي.

المبحث الأول:
عرض حالة حول المديرية الولائية
للضرائب

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

في هذا المبحث سنحاول تقديم مديرية الضرائب لولاية غرداية، من حيث النشأة، التعريف، والمهام.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مديرية الضرائب لولاية غرداية

تعريفها: تعد مديرية الضرائب لولاية غرداية أعلى هيئة ضريبية تتواجد على مستوى وزارة المالية والتي تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ خطته وسياستها الجبائية والقيام بإدارة النظام الضريبي والتحكم في كل جوانبه وتسهر كذلك على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي وحل النزاعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب وذلك بتوفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير ومردودية مصالح الإدارة الجبائية.¹

النشأة: تأسست المديرية الولائية للضرائب، ومن بينها مديرية الضرائب لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 مؤرخ في 23 فيفري 1991،² والمتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم وفي 1994 فتحت عدة مفتشيات أبوابها لتخفيف الضغط والتسهيل على المواطن والمكلفين التقرب من المصلحة دون أي عذر او تعذير وتضم هذه المديرية خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للعمليات الفرعية.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.³

¹ وزارة المالية المديرية العامة للضرائب بتاريخ 13-05-2018 www.mfilgi.gof.dz

² المادة 1 من القرار مؤرخ في 1998/7/12 الجريد الرسمية العدد 79 1998/10/25

³ الجريدة الرسمية رقم 364 مؤرخ في 18 ذي القعدة 1428 الموافق 28 نوفمبر 2007.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

الجدول رقم 1: توزيع الوظائف بالمديرية الولائية للضرائب⁴

مفتش رئيسي	مفتش قسم	مفتش مركزي	مفتش ضرائب	مراقب ضرائب	محلل جبائي	عون معاينة	وظائف أخرى
16	28	30	34	32	01	45	44

الجدول رقم 2: توزيع الموظفين الدائمين بالمديرية الولائية للضرائب⁵

سلك المفتشين	سلك المراقبين والمحللين	وظائف أخرى	سلك الصيانة والإعلام الآلي
مفتش رئيسي	مراقب، محلل جبائي	متصرف	مهندس دولة في المخبر والصيان
مفتش قسم	محلل جبائي	محاسب إداري	مهندس رئيسي في المخبر والصيانة
مفتش مركزي		كاتب مديرية	مهندس رئيسي في الاعلام الي
مفتش رئيسي		عون معاينة	مهندس دولة في الاعلام الي
مفتش		عون حفظ البيانات	مهندس تطبيقي في الاعلام الالي
		سائق	تقني سامي في الاعلام الالي
		حاجب	تقني في الاعلام الالي
		حارس	عون حجز رئيسي في الاعلام الالي
			عون حجز في الاعلام الالي

المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب:

⁴ الجدول من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المتحصل عليها من مصلحة موارد البشرية لمديرية الضرائب لسنة 2023.

⁵ الجدول من إعداد الطالبات بناء على المعلومة المتحصل عليها من مصلحة الموارد البشرية لمديرية الضرائب لسنة 2023.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

إن المديرية المتواجدة على مستوى الوطن لها أهداف مشتركة ومهام مسطرة عليها ويجب القيام بها على أحسن وجه ففيما يخص الأهداف الأساسية للمديرية فتتمثل في تحقيق السياسة المالية للبلاد وتزويد ميزانية الدول والمحلية بالأموال عن طريق تحصيل الضرائب فحسب المادة 39 من القرار رقم 484 المؤرخ في ربيع الأول 1418 الموافق ل 12 جوان 1998 المحدد الناطق الإقليمي لتنظيم اختصاصات المديرية الجهوية والولائية للضرائب نجد أن مديرية الضرائب لولاية بسكرة تضم خمس مديريات فرعية كل واحد منها تخصص بمهام فرعية.

وبصفة عامة تتمثل مهام المديرية الولائية للضرائب فيما يلي:⁶

- ضمان المديرية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
- تحليل وتقييم عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها دوريا وإعداد ملخص عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والإتاوات.
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل من مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك.
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ضمان الرقابة القبالية وتصفية حسابات تسيير القابضين
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة.
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

⁶ www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-28-14-16-02 . Direction Générale des I© mpôts extérieurs/246-2014-05- (DGI)

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.
- تكوين رصيد وثائقي للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه.

المصالح الداخلية التابعة للمديرية الولائية بغرداية

تتكون مديرية الضرائب لولاية غرداية من خمس مديريات فرعية وهي كالتالي:

-أولا المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:⁷

1- مكتب الجداول: من مهامه المصادقة على الجداول التي تمت تصنيفها من الضرائب والرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي وإعداد نسخ ثانية من الإنذارات وتسليمها تحضير العناصر الضرورية لإعداد الميزانيات الأولية للجماعات المحلية وإبلاغها.

2- مكتب الإحصائيات: من مهامه جمع الحالات الإحصائية الدورية وإرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب المختصة بتثبيتها.

3- مكتب التنظيم والتشطيب والعلاقات العامة: من مهامه توزيع العمليات والمناشير والمذكرات الواردة للإدارة المركزية والمديرية الجهوية المتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائين متابعة ومراقبة تنفيذ برنامج عمل المفتشيات والوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية والإحصاء الدوري للمكلفين بالضريبة وعمليات الرقابة الدورية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه وإعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم الجبائين.

4- مكتب التسجيل والطابع من مهامه تقييم أعمال مفتشيات التسجيل والطابع وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه المفتشيات والإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بضريبة الطابع على العموم وبكل الإعلانات واقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في الإجراءات الخاصة بالتسجيل والطابع.

ثانيا المديرية الفرعية للتحصيل: تضم ثلاث مكاتب هي:

1- مكتب مراقبة التحصيل من مهامه⁸ متابعة الوضعية للمكلفين بالضريبة وفحص وضعية الآخرين المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم والتدابير الإلزامية للتنمية السريعة لأقساط الضريبة غير المحصلة مراقبة حالة تصفي محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ.

⁷ المادة 41 إلى 43 من نفس القرار السابق ص20.

⁸ المواد 44 إلى 47 من نفس القرار السابق ص20.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

2- مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية والمحلية: ومن مهامه مراقبة الميزانيات الأولية الإضافية والتراخيص المتضمنة فتح الاعتمادات المخصصة للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل بتسييرها ماليا قباضات الضرائب الموجود في الولاية ومراقبة تنفيذ العمليات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات العمومية.

3- مكتب التصفية: من مهامه مراقبة عمليات التكفل بمستخلصات الأحكام القضائية والقرارات فيما يتعلق بالغرامات والعقوبات المالية وتلقي النتائج المتعلقة بالإحصائيات التي تعدها قباضات الضرائب وتقوم بتجميعها ماديا وتضمن ارسالها الى الإدارة المركزية.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات:

تتكفل هذه المديرية بالمنازعات بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة ولأن القوانين الجبائية كلها تنص على أنه من بين حقوق المكلفين حق الطعن في الضرائب المفروضة وهذه الطعون لا تقبل إلا بعد تقديم شكاية في إطار التظلم أمام المدير الولائي للفصل فيها وهذا ما يسمى بالطعن الإداري والمكلف ليس له الحق بتقديم الطعن أمام العدالة إذا لم يقدمه أمام المدير الولائي أولا وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب،⁹ وهي مكتب النزاعات القضائية، مكتب التبليغات، ومكتب المنازعات ومكتب الإعفاءات.

رابعا: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

في هذا الصدد تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية والتي تتلخص مهامها الأساسية في التحقيق في المحاسبة الجبائية وضمان حسن تبادل المعلومات ذات الطابع الجبائي والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب هي:

1- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: من مهامه:¹⁰

برمجة التدخلات التي ستجري على وجه الخصوص داخل اللجان والفرق المختصة قصد البحث عن المادة الجبائي والسهر على إجراء هذه التدخلات في الآجال المحددة وإرسال المعلومات المحصل عليها إلى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعلومات.

2- مكتب البطاقات ومصادر المعلومات من مهامه

تلقي المعلومات التي يتحصل عليها المكتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتصفيتها وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية لاستغلالها.

⁹ المواد من 57 إلى 59 من نفس القرار السابق ص 24.

¹⁰ المواد 52 إلى 57 من نفس القرار السابق ص 23.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

3- مكتب التدقيقات أو المراجعات الجبائية: ومن مهامه برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية ومتابعة إنجاز البرامج في الآجال المحددة متابعة ومراقبة عمل فرق المراجعة والسهر على إجراء هذه الفرق والتدخلات على احترام التشريع والتنظيم المعمول به وكذا حقوق المكلفين بالضريبة اللذين خضعوا للمراجعة والمحافظة على مصالح الخزينة والسهر على تحصيل الضرائب الرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة والإرسال المنتظم لتقارير المراجعة إلى الإدارة المركزية.

خامسا المديرية الفرعية للوسائل: وتضم أربع مكاتب تتمثل في:¹¹

1- مكتب الموظفين والتكوين من مهامه:

- تسيير المستخدمين ومتابعة مساهمهم المهني.

- تنظيم لجان المستخدمين واستدعائهم للإجتماع وتولي أمانتهما.

- المساهمة في إعداد وإنجاز برامج تحسين المستوى وتحديد معارف الأعوان الذين يزاولون نشاطهم.

2- مكتب عمليات الميزانية: يتكفل بدفع الرواتب وأجور المستخدمين وكذا تسديد نفقات الإدارة.

3- مكتب الوسائل: يتكفل بجد العتاد والوسائل.

4- مكتب متابعة المطبوعات: من مهامه ضمان توزيع وتحويل المطبوعات إلى غاية التكفل من طرف المفتشيات والقباضات المعنية، وتقديم الاقتراحات الخاصة بإلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية إلى المديرية الجهوية للضرائب.

المصالح الخارجية التابعة للمديرية الولائية لغرداية

وتشرف مديرية الضرائب لولاية غرداية على مصالح خارجية ممثلة في المفتشيات والقباضات على مستوى التراب الولائي، وهي موزعة كالتالي:

أولا: مفتشيات الضرائب: تضم مديرية الضرائب لولاية غرداية على 11 مفتشية منها 8 مفتشيات ضرائب موزعة.

على مستوى البلديات كالتالي:

1- مفتشية الضرائب أول نوفمبر: تضم حي الثنية، وحي مليكة العليا، والسفلى، وحي الحاج مسعود، وبوهرارة، وحي واد نشو، وهي تابعة لبلدية غرداية.

2- مفتشية الضرائب محمد خميسي: تضم وسط المدينة، وجزء من حي مرماد التابع لبلدية غرداية.

¹¹ المواد من 57 إلى 59 من نفس القرار السابق ص 24.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

3- مفتشية الضرائب الواحة: تضم حي بن سمارة، وحي العين، وشعبة النيشان، وحي بلغنم التابعة لبلدية غرداية وبلدية الضاية.

4- مفتشية الضرائب بنورة: تضم بلدية العطف، وبلدية بنورة.

5- مفتشية الضرائب بريان: تضم بلدية بريان.

6/مفتشية الضرائب متليلي: تضم كل من بلدية متليلي، زلفانة، سبسب، المنصورة، حاسي لفحل.

7- مفتشية الضرائب القارة: بلدية القارة.

8-مفتشية الضرائب المنبوعة: تضم بلدية المنبوعة، وبلدية حاسي القارة، وثلاث مفتشيات أخرى ممثلة مفتشية الضمان، وعاء ومفتشية الضمان، وهما مفتشيتان جهويتان تغطي خمس ولايات: ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي، تمراس، ومفتشية التسجيل والطابع.

ثانيا: قباضات الضرائب: وتضم مديرية الضرائب على 07 قبضات وهي موزعة كالتالي:

1- قباضة الضرائب القارة: بلدية القارة.

2- قباضة الضرائب بريان: تضم بلدية بريان.

3- قباضة الضرائب غرداية أول نوفمبر: بلدية غرداية.

4- قباضة الضرائب غرداية محمد خميسي: بلدية غرداية.

5-قباضة الضرائب بنورة: تضم بلدية العطف وبنورة.

6-قباضة الضرائب متليلي: تضم كل من بلدية متليلي، زلفانة، سبسب، منصورة، حاسي لفحل.

7-قباضة الضرائب المنبوعة: تضم كل من بلدية المنبوعة وبلدية حاسي القارة.

النظام الجبائي الجزائري مبني على التصريحات التي تقدم من قبل المكلفين بالضريبة تهدف الرقابة الجبائية إلى التحقق من صحتها ومحاولة كشف مكامن الغش فيها حيث يمكن أن يلجأ المكلف بالضريبة إلى التقليل من وعائه الجبائي وقد لا يصرح بمداخيله الحقيقية في بعض الأحيان وتتم الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب المختص إقليميا بالولاية.¹²

المطلب الثاني: مركز الضرائب C.D.I:

- تعريف مركز الضرائب: هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي

¹² Ministère Des Finances, direction générale des impôts, guide pratique des contribuables, 2015.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100.000.000 بالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل مراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته.¹³

ونظرا لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل مستويات نذكر منها:

- التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.
- في حالة وجود تجاوزات خطيرة يحول الملف الجبائي إلى عملية تدقيق معمق بهدف التطهير.
- القيام بالبحث عن المعلومات الجبائية والمادة الخاضعة للضريبة لجمعها واستغلالها بشكل أمثل.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج المحصلة.
- التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوى الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها.

الأشخاص المكلفين بالرقابة الجبائية: لأداء مهام الرقابة الجبائية وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها على أكمل وجه والتي خول لها القانون معايير انتقاء الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة والكفاءة المهنية العالية كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم تجاه الإدارة الجبائية تجاه المكلفين بالضريبة.

1- الأعدان المكلفين بالرقابة الجبائية: يجب أن يكون للعون المدقق بطاقة انتداب سلم له من طرف المديرية العامة للضرائب لإظهارها عند القيام بوظيفته وهي تبين صفة العون المدقق كالهوية الرتبة وحتى الوظيفة المسندة إليه كما يمكن أن تسحب هذه البطاقة في حالة التوقف عن العمل وترجع له عند الاستئناف.¹⁴

- الموظفون المكلفين بذلك هم:¹⁵

أ- نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية: وهو المسؤول المباشر عن إعداد برنامج المراجعات الممنوحة للمصلحة كما يراقب أعمال فرق التدقيق الجبائي ويستقبل في بعض الحالات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بصفته ممثل الإدارة كما يحرص على ضمان إجراء التدقيق وفقا للأسس القانونية ويسهر على مدى تطبيق الضمانات الممنوحة للمكلفين في إطار مجالات التدقيق المحاسبي والجبائي بالإضافة إلى ذلك يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء وفرق التدقيق للقيام بدراسة الأعمال المنجزة والمبرجة لتقديم الملاحظات

¹³ المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 18/9/2006 الجريدة الرسمية، ص 10.

¹⁴ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 90-334 المؤرخ في 27/10/1990 المتضمن القانوني الأساسي للعمال التابعين لأسلاك الإدارة المالية.

¹⁵ نوي نجا: دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد الرابع، جوان، 2021، ص 44.

المبحث الأول: عرض حالة حول المديرية الولائية للضرائب

والاقتراحات اللازمة بهدف تحسين شروط العمل كما يعمل على نقل تقارير المراجعات للمديرية الجهوية للضرائب التابعة لها إقليميا.

ب- رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات: إن القانون يستوجب أن يكون لرئيس مكتب الأبحاث والمراجعات على الأقل رتبة مفتش وخبرة لا تقل عن ستة سنوات كمدقق جبائي كما يكون تحت سلطته فرق للتدقيق لكونه مسؤولا عن النظام العام داخل فرق التدقيق ويسهر على حضور ومواظبة الأعوان المدققين في أماكن عملهم مع مسؤولية التكفل بالقضايا المبرجة والسهر على تنفيذها كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق مع نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعوان المدققين.

ج- الأعوان المدققين: حتى تسند مهمة التدقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين رتبة مفتش ضرائب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي حيث لا يمكن إجراء المراجعات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل،¹⁶ كما يسند إلى الأعوان المدققين مهام التدخل وأعمال المراجعة بكل مراحلها مع الإشارة إلى أنه يجب أن تنجز مهامهم في مقرات المكلفين باستثناء حالات خاصة مرخصة من طرف المدير الولائي تحت طلب المكلف بالضريبة مع ذكر السبب المقنع للقيام بعملية التدقيق خارج مقره والتي تتم على مستوى مكاتب الأعوان المدققين.

2- مسؤولية الاعوان المكلفين بالرقابة الجبائية: عند ممارسة أعوان الضرائب مهامهم ملزمون باحترام قواعد وأخلاقيات المهنة ولذلك قام المشرع الجبائي بعدة التزامات مرتبطة بصفته كممثل للدولة من أهمها:¹⁷

- تأدية الخدمة في إطار احترام العلاقات السلمية لكونه قد يكون رئيسا أو مرؤوسا.
- تأدية اليمين أمام المحكمة وواجب الالتزام بخدمة الدولة.
- ممارسة الوظيفة وحدها فقط وبصفة فعلية ومستمرة.
- تأدية الخدمة بكل استقلالية وحياد اتجاه المكلفين بالضريبة.
- الالتزام بالنزاهة والسر المهني واحترام النظام الداخلي للإدارة.

¹⁶ المادة 20 الفقرة 2 من قانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم وفقا للمادة 37 من قانون المالية لسنة 2009.

¹⁷ دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب المديرية العامة للضرائب 2007 ص3.

المبحث الثاني:

دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية

وآليات مكافحة الغش الضريبي

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

المطلب الأول: الغش الضريبي وآليات مكافحته

أولاً: مفهومه:

تعددت واختلقت آراء واتجاهات فقه القانون العام في تحديد مصطلح وجوانب وتعريف الغش الضريبي مما أدى إلى وجود عدد كبير من التعريفات لظاهرة التهرب الضريبي حيث تناولنا جوانب محددة في تعريف الظاهرة نظراً لصعوبة حصر أساليب التهرب عملياً وظهور أشكال مبتكرة ومتطورة يصعب أحياناً كشفها ومراقبتها ومن هذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف التي تخص جريمة الغش الضريبي.¹⁸

التعريف الأول: يعرف أنه التهرب من دفع جزء من الضريبة وذلك بسبب الثغرات القانونية أو من خلال سلوكيات المكلف بدفع الضريبة أو جزء من التمييز بين المكلفين من ناحية معدل الضريبة.¹⁹

التعريف الثاني: ويعرف على أنه غير مشروع والذي يكون مقصوداً من المكلف ويحصل جزاء مخالفة أحكام قوانين الضرائب سعياً إلى التهرب من دفع الضريبة.²⁰

التعريف الثالث: هو مخالفة قوانين الضرائب وتدرج تحته كافة طرق الغش المالي وما تنطوي عليه من طرق احتيالية لتخلص من الضريبة كإدخال السلع المستوردة خفية أو تقديرها بأقل من قيمتها أو إعلان قيمة أقل من القيمة الحقيقية للسلع أو إخفاء كل أو بعض عناصر الدخل أو الثروة الخاضعة للضريبة وقد يحدث الغش الضريبي خلال عدم حصر مادتها عن طريق عدم تقديم الإقرارات الضريبية أو تقديم إقرارات صحيحة أو عند تحصيل الضريبة بإخفاء الممول لأمواله بحيث يعتذر عن الإدارة المالية استيفاء الضريبة المستحقة عليه من تلك الأموال.²¹

ثانياً: أسباب الغش الضريبي

1- الأسباب الاقتصادية:

¹⁸ منصور الفيتوري حامد: إشكالية ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراتة، ليبيا، العدد الأول، أكتوبر، 205، ص 10.

¹⁹ Cecile bezart la frude fiscale modelisation du face etat contribuables these pour le doctorat des sciences economiques universiter France 2006, p28.

²⁰ عبد الأمير ال شمس الدين: الضرائب أسسها العملية وتطبيقاتها العلمية، الطبعة الأولى، جامعة بيروت، لبنان، 1987، ص 60.

²¹ علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 210.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

يجب أن نميز هنا بين الحالة الاقتصادية للدولة والمتمثلة في الكساد والركود الاقتصادي واتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث تلجأ الدولة عامة ومن أجل مجابهة الاحتياجات النقدية إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلاتها الشيء الذي يزيد في العبء النفسي للمكلفين وبالتالي تصبح مقدرتهم على مواجهة هذه الزيادة ضعيفة جدا بالنظر إلى صعوبة الأوضاع الاقتصادية العامة للبلد الضريبة الواقعة على كاهلهم عن طريق الغش الجبائي فتفرض.

بينما الحالة الثانية والمتعلقة باتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي فإننا نجد أن جل المداخيل الناتجة عن هذا الاقتصاد تدفع عنها ضرائب مما يتسبب في خسارة واضحة من الإيرادات الضريبية والحالة الاقتصادية للمكلف والتي نقصد بها تلك القدرة المالية التي تمكنه من مواجهة الاقتطاعات الضريبية حيث تؤثر كل من الظروف الاقتصادية للمكلف والظروف الاقتصادية العامة على الغش، فنجد أن ميل المكلف نحو التهرب من الضريبة يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه، وكلما ساء مركزه المالي والعكس صحيح.²²

2- الأسباب التشريعية:

لها دور واضح في اتساع ظاهرة الغش الجبائي من خلال العوامل التالية و التي نذكر منها الغموض في التشريع الضريبي حيث كثرة وتعارض أحكام نصوص التشريع الضريبي تؤدي إلى الوقوع في ثغرات و هفوات خطيرة تفتح المجال أمام تأويلات و تفسيرات متضاربة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، يفصل في حشيتها بعد منازعات قد تستغرق عدة سنوات، هذه المنازعات ومهما كانت نتائجها لصالح الادارة الضريبية أو المكلف بالضريبة ستفقد خزينة الدولة خسارة ضريبية هائلة نتيجة فقدانها لجزء مهما من قيمتها إذا تم تحصيلها وعدم ثبات التشريعات الجبائية الناتجة عن التغيرات المتتالية لأحكام و نصوص القوانين الجبائية أحد الدعائم الأساسية التي تساعد للممول نحو الغش الجبائي، بالإضافة إلى الغموض الذي يكتنفه.²³

3- الأسباب النفسية:

رغبة الفرد وحببه للاحتفاظ بالأموال و عدم التنازل عنها للدولة سبب لا يمكن أن يستهان به في الغش الجبائي و ذلك لاعتبار حب المال من جهة و العبء النفسي من جهة أخرى أي العبء البسيكولوجي لفرض الضريبة على المكلف كزيادة سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة أو الجانب

²² محمد يسري حسن عثمان: اقتصادية المالية العامة، بدون دار نشر، 1996، ص 22.

²³ محمد نجيب جابو: ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004 ص 288.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

السلوكي كتدني المستوى الأخلاقي للمكلفين وعدم الرضا عن الواقع السياسي هذا كله يزيد من ظاهرة الغش الجبائي.²⁴

طرق الغش الضريبي:

ما دام القانون الضريبي يتطلب موافاة الإدارة الجبائية في مواعيد أو آجال محددة بإقرار الربح الضريبي الذي حققه المكلف خلال السنة المالية فإنه من الطبيعي أن معظم البيانات اللازمة لهذه الإقرارات يوفرها النظام المحاسبي الذي يعد نظام قياس يعمل علي تسجيل و تبويب وتخليص العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة وإعطاء بيان دوري للجهات المعنية على تسجيل نشاطها ويحكم افتراض جزء من تضامن الممول تجاه الإدارة الجبائية والضريبة نفسها والاحتسبة في إقرارات أ التصاريح المقدمة حيث أنه يسعى دوما إلى إدخال بعض التعديلات و التغييرات على ملفه الجبائي من جانبه المحاسبي و التي اختصرتها في قوله: تتعدد طرق الغش الضريبي و التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض التافه لمبالغ المبيعات أو الإستيراد بدون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبيا مرورا بتضخم الأعباء القابلة للخصم، ومنه فالتحايل المحاسبي يكون بمستويين عن طريق تخفيض الإيرادات أو تضخيم النفقات.²⁵

1- التخفيض من قيمة الإيرادات: تعتبر طريقة التخلص أو الإغفال لبعض الإيرادات في التقييد المحاسبي ضمن الطرق التي يلجأ إليها المكلف للتخفيض من قيمة الضريبة بحيث أنه يصرح بأرباح أقل بكثير مما عليه فعلا فيحرم بذلك مصالح الضرائب من أوعية ذات قيمة معتبرة، والجدير بالذكر أن التشريعات الجبائية تحدد قيمة لرقم الأعمال كحد تلزم من تجاوز بسمك الوثائق المحاسبية هذه الأخيرة تعتبر وسيلة لمتابعة مختلف الإيرادات التي يحققها المكلف ومن هنا تبرز قدرات المكلف انطلاقا من الإقرارات الضريبية والذي يسعى جاهدا لأن يكون مطابقا لسجلاته المحاسبية مستعملا كل الطرق والأساليب للتصريح بمبالغ بسيطة وبعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية للربح.²⁶

²⁴ عبد الله السعيد: الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 255.

²⁵ لابد لزرق: ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 88-92.

²⁶ رجال ناصر: محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص 40

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

2- التضخيم من قيمة النفقات: لقد سمح للمشروع الجبائي للمكلف بالضريبة أن يقوم بخصم الأعباء

التي يتحملها حقيقيا وذلك في حدود نشاطها من الأرباح الإجمالية المحققة وهذا بشروط محددة:

- أن تكون الأعباء لها علاقة مباشرة بالنشاط الذي يقوم به المكلف.

- أن تكون هذه الأعباء مبررة بوثائق ثبوتية.

- أن تكون الأعباء في الحدود التي وضعها القانون.

ولكن يقوم المكلف بالضريبة باستعمال هذا الحق وهو خصم الأعباء بإدخال أو المبالغة في تقدير

التكاليف تكون بعيدة كل البعد عن الحقيقة وليست لها علاقة بالنشاط الممارس من طرف المكلف وذلك

للتخفيض من الضريبة على الأرباح الاجمالية الحقيقية.²⁷

آليات مكافحة الغش الضريبي:

أولاً- تعريف سياسة التحفيز الضريبي:

تعرف الحوافز الضريبية على أنها استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك

معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة وحيث يمكن الأخذ بضريبة أو السماح بترحيل

الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي تسمح خلالها بالترحيل يمكن بكافة تلك الطرق تحقيق السياسة الجبائية

والتي هدفها زيادة الأوعية الضريبية والقضاء على الغش والتهرب الضريبي من جهة وزيادة الاستثمار من

جهة أخرى.²⁸

أشكال التحفيز الجبائي:

يأخذ الامتياز الضريبي عدة أشكال فقد يكون في شكل تخفيض أو إعفاء من الضريبة ويختلف

شكل الامتياز حسب الهدف المراد تحقيقه وعلى العموم يمكن تقسيم هذه الإمتيازات إلى:

1- الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها

مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة وفي ظروف معينة كما يمكن تعريفه أيضا على أنه

عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون و تلجأ الدول

إلى هذا الأمر بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

²⁷ بتاتة طورش: مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة،

الجزائر، 2001-2012، ص78.

²⁸ كريم حسان عبيس: الحوافز الضريبية في نمو القطاع الصناعي الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد194،

العدد 12، العراق، 2014، ص128.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

من خلال التعريفين نلاحظ أن الإعفاء الضريبي يأخذ شكلين:

أ- **الإعفاء الدائم**: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو لمجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محددة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

ب- **الإعفاء المؤقت**: وهو عدم دفع المكلف بالضريبة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وبهدف الإعفاء المؤقت إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها.²⁹

2- **التخفيض الضريبي**: هو تقليص بمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح بمعنى استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة والاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.³⁰

ثانيا: إصلاح التنظيم الهيكلي لإدارة الضريبة:

يعد الغش الضريبي ثمرة من ثمرات الخلل في هياكل التنظيم الضريبي وتعتبر هذه الظاهرة شائعة في البلدان المختلفة ومن المفروض أن تعمل تلك البلدان خصوصا على إصلاح هياكلها التنظيمية بإنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة وتقسيم العمل بينهما و تزويدها بالخبرات والأدوات والأفراد أصحاب الكفاءة المهنية وتزويدها بأحدث الوسائل في المحاسبة الضريبية وكذا تحفيز الوعي الثقافي المتعلق بأعمالهم والاهتمام بأحوالهم الاقتصادية ولا شك أن هذا كله مرتبط إلى حد كبير بضرورة إدخال التحسينات والاصلاحات على الجهاز الإداري والمالي بعدها أجهزة التكامل في تسيير الشؤون الدولية و الأفراد ولعل أهم هذه الوسائل هي:³¹

1- **مراجعة التشريعات الضريبية**: يتسم التشريع الضريبي الجيد بمجموعة من الصفات من حيث حسن الصيغة وانسجامه مع الوضع الاقتصادي فالتشريع المالي الجيد والمنسجم والمترايط عليه ألا يتضمن ثغرات

²⁹ يحيى لخضر: دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص24-25.

³⁰ أحمد طالي: أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2012، ص317.

³¹ خلود هادي عبود الربيعي، أرشد مكي رشيد: تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، العراق، 2013، ص263-265.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

تترك مجالاً للغش الضريبي وعدم المساوات وهذا الأمر يتطلب أيضاً تحسين الإجراءات الإدارية من حيث اختصار التحقيق والتحصيل مما يساعد على سرعة تحقيق الضريبة وجبايتها وبالتالي يتحقق عنصر الملائمة فلا تطول الإجراءات وتتعدد بحيث لا تترك مجالاً للمكلف للغش أو التهرب الضريبي.³²

2- تحقيق العدالة الضريبية: يعتبر تحقيق المبدأ من أهم طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ولتحقيق هذا المبدأ لا بد من مجموعة من الإجراءات والسبل نذكر منها:

- **معدل الضريبة:** يجب أن يكون معدل الضريبة معقولاً وغير مرتفع حتى لا يترك أثراً سلبياً في نفسية المكلف وبالتالي يدفعه إلى الغش والتهرب الضريبي من دفع الضريبة.

- **الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة:** يجب أن تراعي الضريبة الحالة الاجتماعية للمكلف والأخذ بمبدأ القدرة على الدفع.

- **تشجيع المكلفين على مسك دفاتر تجارية:** حيث تساعد الدفاتر المحاسبية الدوائر المالية على تحديد أرباح المكلفين بشكل دقيق مما يساعد على الحد من الغش الضريبي.

- **التربط بين الجهات المختلفة في الدولة:** يجب على التشريع الضريبي أن يسمح للإدارة الضريبية بالحصول على جميع البيانات الخاصة بالمكلفين من الجهات المختلفة في الدولة بشكل دوري ومنتظم بحيث يساعدها على التعرف على جميع نشاطات المكلف ويضع حداً للتهرب والغش الضريبي.

- **إشراك المحاسبين في المسؤولية:** أي يجب أن يكون المحاسب القانوني متعاوناً مع الإدارة الضريبية لا يغفل صالح الخزينة العامة مما يؤدي إلى تقديم إقرارات ضريبية ذات موثوقية.³³

3- الوعي الضريبي: لاشك أن فرص نجاح النظام الضريبي تتضاعف كلما ازدادت درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة و إقناعهم بعدالة الضريبة وأهميتها في تمويل و تنفيذ برامج الحكومة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل وبالعكس كلما انخفضت درجة الوعي الضريبي لدى المكلف كلما انعكس ذلك سلباً

³² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، ص218.

³³ إبراهيم العدي: دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة اللاذقية، سوريا، المجلد 35، العدد 5، 2013، ص38.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

على التحصيل لذلك يسعى المشروع إلى إعلام المكلفين بإعطائهم نظرة إيجابية اتجاه النظام الضريبي وسلبته اتجاه التهرب الضريبي.³⁴

ويتعين علي الإدارة الضريبية تعبئة شعور الأفراد وتوعيتهم بأن دفع الضريبة ضروري من أجل قيام الدولة بمهامها الأساسية كما ينبغي تعريفهم بأن التضامن الاجتماعي هو من ضروريات تعايش المجتمع وتقدمه ورفقيه وهنا تقع المسؤولية على الإدارة الضريبية إذا تقدم بتوعية المكلف ومن ثم حمله على إدراك المبادئ الأساسية في تشريع الضريبة وأن تعمل على تغيير ما تسرب في عقلية الرأي العام و لكي لا ترى في الإدارة الضريبية خصما بل أنها إدارة ضرورية لقيام المجتمع المتحضر و المساهمة في تقدمه و تمكن طرق من نشر الوعي الضريبي كما يلي:

- وضع برامج تعليمية لطلاب الثانوية والجامعات لتوضيح مفهوم الضرائب ومبادئها الأساسية ونشر الوعي الضريبي لديهم.

- النشر من خلال الجرائد اليومية والصحف المتخصصة والنشرات والمؤتمرات واستخدام وسائل الإعلام المرئية والسمعية بغرض توعية المكلفين بأهمية دفع الضريبة كما تستخدم تلك الوسائل الإعلامية في نشر حالات الغش.³⁵

ثالثا: دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الإدارة الضريبية:

يعتبر إدخال التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي وقصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي يشكل أحد الركائز الأساسية للإدارة الضريبية لما له من دور هام في محاربة الغش الضريبي وعليه فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية يهدف إلى تحقيق النجاح من خلال:³⁶

- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.

³⁴ فريدة زناتي: العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص103.

³⁵ خالد حامد عبد: الضريبة الرقمية ودورها في استجابة دافعي الضرائب لتحاسبات الضريبي، ملتقى حول الدارة الضريبية والتحاسبات الضريبي، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص5.

³⁶ عبد المجيد دقدي: النظام الضريبي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلبل، البليدة، 20-21 ماي 2002، ص19.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبة الإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكلة التهرب والغش الضريبي الذي تعاني منه الإدارة الضريبية.
- التخفيض في مدة دراسة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية يسمح بالولوج وبسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف سواء تعلق الأمر بمدى احترامه لالتزاماته الجبائية المتعلقة باكتتاب التصريحات الجبائية أو بالنسبة لتسديد الضريبة أو بالنسبة لطريقة تقدير وتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة.
- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة واللذين ثبت ارتكابهم الغش والتهرب الضريبي واللذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس الضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الضريبة الإلكترونية فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على مستخرج الضريبي الخاص به.³⁷

المطلب الثاني: دراسة حالة مديرية غرداية للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018

وبعد انتهائنا من الجانب النظري حيث تطرقنا فيه إلى الجوانب المختلفة لجريمة الغش الضريبي وأسبابها وآليات مكافحتها للحد منها أو التخفيف منها على الأقل ولإجراء حالة تطبيقية للدراسة قمنا باختيار مديرية الضرائب لولاية غرداية وبالتحديد مكتب التحقيقات الجبائية كونه الهيئة المختصة في الحد من الغش الضريبي وهذا لأجل التعرف على مدى فعالية الأسلوب وذلك عن طريق اختيار حالة من الحالات المتوفرة لدى المديرية والنظر في كيفية تعامل المديرية مع هذه الحالات من إجراءات تمهيدية وصولاً إلى المرحلة الختامية.

³⁷ أوشان أحمد بلعوز بن علي: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 17، جانفي 2017، ص70.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

عرض النتائج:

في هذا المطلب سيتم التعرف على كيفية معالجة حالة من حالات الغش الضريبي والتي تخص مؤسسة مقاوله الأشغال العمومية الواقع مقرها بجي بن سمارة ولاية غارداية. بعد مرور مختلف الإجراءات القانونية التي تسبق عملية البدء في التحقيق بدءا من الإشعار بالتحقيق ومراجعة الملف الجبائي خلال المهلة الممنوحة حيث بعد انقضائها يتم الشروع في عملية التحقيق هذه الأخيرة تمر بعدة مراحل:

أولا: بداية التحقيق

بعد إرسال الإشعار بالتحقيق واستلامه من طرف المكلف وانقضاء المدة القانونية والمقدرة ب 10 يوم كان التدخل الميداني يوم 2019/12/18 للمحققين ورئيس فرقة التحقيق ومن خلال هذا التدخل تمت معاينة الوثائق المحاسبية المحضرة كما تمت معاينة التجهيزات والأصول وكذلك المخزونات ليتم بعدها إعداد بطاقة بداية الأشغال.

ثانيا نهاية التحقيق في عين المكان وتبليغ النتائج الأولية للتحقيق

بعد الانتهاء من عملية التحقيق تم تحرير محضر نهاية أعمال التحقيق بعين المكان ممضى من طرف المحققين والمكلف الخاضع لعملية التحقيق يحدد فيه تاريخ نهاية التحقيق بعين المكان وتسلم نسخة منه للمكلف وفقا لأحكام المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية.

بعدها قام المحققون بتبليغ النتائج الأولية للتحقيق في تبليغ أولي تحت رقم 21 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019 تمت الإشارة فيه إلى ملاحظة للمكلف الحق في الرد على نتائج التبليغ الأولي في أجل أقصاه 40 يوم ابتداء من تاريخ استلام التبليغ مع ذكر عدد الصفحات.

وتم امضاء من طرف المحققين ورئيس فرقة التحقيق مع ذكر الاسم واللقب والرتبة؟

النتائج الأخيرة للتحقيق:

تبعاً للتبليغ الأولي رقم 21 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019 المتضمن نتائج التحقيق المحاسبي والجبائي الذي خضع له نشاطكم المتمثل في مقاوله الأشغال العمومية والبناء، الواقع مقرها بجي بن سمارة ولاية غارداية، للفترة غير المتقدمة الممتدة من 2015/01/01 إلى غاية 2018/12/31 وفي ظل غياب أي رد من قبلكم في الآجال القانونية المحددة ب 40 يوما، فإن النتائج المبلغة إليكم تبقى دون تغيير وهي كالتالي:

سنة 2015 :

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

- استغلال كشف المعلومات الوارد إلينا من المورد المسمى المجمع الصناعي للاسمنت الجزائر (ECDE) الشلف الخاص بمشتريات سنة 2015 تبين من خلاله وجود مشتريات من مادة الاسمنت غير مصرح بها كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{مجموع المشتريات حسب الكشف بكامل الرسم} &= 1.710.072 \text{ دج} \\ \text{مجموع المشتريات المقيدة في محاسبتكم بكامل الرسم} &= 950.040 \text{ دج} \\ \text{الفرق غير المصرح بكامل الرسم} &= 760.032 \text{ دج} \end{aligned}$$

وعليه سيتم تطبيق معامل انتاج على مبلغ الفرق خارج الرسم (760.032/1.17=649.600 دج) يقدر 1.72 وإدماجه ضمن رقم أعمال الدورة وكذلك ضمن نتيجة الدورة مع خصم الاستهلاك.

- فحص الكشف البنكي أظهر تسجيل عمليات سحب نقدي بتاريخ 2015/04/07 بمبلغ 1.200.000 دج سجل في يومية البنك في حساب 401 على أساس تسديد للمورد عيواز مخلوف بدل قيده في حساب تحويلات مالية إلى الصندوق.

ونظرا لعدم تقديم أي سند إثبات الدفع البنكي لهذا المورد سيعاد دفع مبلغ الرسم على المشتريات طبقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال:

$$\begin{aligned} 1.025.641 = 1.17/1.200.000 \text{ دج، مبلغ خارج الرسم ومبلغ القيمة المضافة المسترجعة} \\ 1.025.641 \times 0,17 = 174.359 \text{ دج.} \end{aligned}$$

فحص يومية المشتريات سمح بمعاينة فاتورة رقم 079 بتاريخ 2015/04/20 باسم الممول أوديمكو غرداية بمبلغ 136.752,20 دج خارج الرسم و 23.247,87 دج قيمة الرسم على القيمة المضاف (EURL EDIMCO GHARDIA)

هاته الفاتورة سددت نقدا عن طريق الصندوق على أساس دفع بنكي ولم يقدم أي وصل دفع بنكي كإثبات عليها، ولهذا سيتم استرجاع مبلغ الرسم على القيمة المضافة المقدر 23.247,87 دج طبقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

سنة 2016:

- فاتورة الشراء للمورد EURL HOSNA KAMEL رقم 16/2512 بتاريخ 2016/12/12 تتضمن شراء معدات وأدوات قيمتها 330.070 دج تعتبر استثمارات تم تقيدها على أنها مواد مستهلكة وعليه سيتم إدماج هذا المبلغ في حساب النتيجة مع احتساب قسط اهتلاك سنوي 15% للسنوات القادمة.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

- فحص الكشف البنكي أظهر تسجيل عمليات سحب نقدي قيدت في يومية البنك في حساب 401 على أساس تسديد فواتير للموردين بدل قيدها في حساب تحويلات مالية إلى الصندوق كما يلي:
1. نعام التهامي.

. سحب في 2016 /04/12 بمبلغ 300.000 دج

. سحب في 2016 /05/29 بمبلغ 200.000 دج

2. مؤسسة الربح (EURL AL RABH)

. سحب في 2016 /08/11 بمبلغ 1.500.000 دج

ونظرا لعدم تقديم أي سند إثبات للدفع البنكي لهذين الموردين سيتم استرجاع مبلغ الرسم على المشتريات طبقاً لأحكام المادة 30 وهي:

$1.709.401 = 1.17 / 2.000.000$ دج مبلغ خارج الرسم ومبلغ القيمة المضافة المسترجعة
 $1.709.401 \times 0,17 = 290.598$ دج.

سنة 2017:

فحص الكشف البنكي أظهر تسجيل عمليات سحب نقدي قيدت في يومية البنك في حساب 401 على أنها تسديد المورد نعام توهامي بدل قيدها في حساب تحويلات مالية إلى الصندوق وهي:

. سحب بتاريخ 2017/03/21 بمبلغ 1.000.000 دج.

. سحب بتاريخ 2017/11/06 بمبلغ 1.350.000 دج.

ونظرا لعدم تقديم أي سند إثبات دفع بنكي لهذا المورد سيتم استرجاع مبلغ الرسم على المشتريات طبقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال وهي:

$1.974.790 = 1.19 / 2.350.000$ دج خارج الرسم ومبلغ القيمة المضافة المسترجعة
 $2.008.547 \times 0,17 = 375.210$ دج.

سنة 2018:

فحص يومية المشتريات بين ما يلي:

- وجود فاتورة شراء رقم 2018/219 غير مصرح بها للمورد محرك الهضاب بتاريخ 2018/11/11 وبمبلغ 268.908,18 دج خارج الرسم سيتم تطبيق عليه معامل إنتاج يقدر 1.99 مستخرج من محاسبتكم وإدماجه ضمن رقم أعمال الدورة وكذلك ضمن نتيجة الدورة مع خصم الاستهلاك.

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

كذلك سمح بمعاينة فاتورة المورد بمادة الإسمنت عشوش فاتح رقم 396 بتاريخ 2018/12/01 بمبلغ 246.740 دج خارج الرسم و 46.880,60 دج قيمة الرسم على القيمة المضافة عليها سددت نقدا ولهذا سيعاد إدماج مبالغ الرسم على القيمة المضافة طبقا لأحكام المادة 30 من القانون الرسم على رقم الأعمال.

وبناء على ما سبق الإشارة إليه فإن وضعيتكم الجبائية الجديدة تصحح كما يلي:
جدول حساب الزيادات:

2018	2015	
268.908,18	دج 649.600	المشتريات غير المصرحة
دج	1.72	معامل الإنتاج
1.99	1.117.312	الزيادات
دج 535.127	دج	

جدول حساب النتائج:

2018	2016	2015	
دج 2.299.370	دج 2.594.226	دج 2.440.994	النتائج المصرحة
دج 535.127	/	دج 1.117.312	الزيادات
دج 268.908	/	دج 649.600	خصم الاستهلاك
/	دج 330.070	/	إدماج الأعباء
دج 49.510 -	/		تخفيض الإهلاك
دج 8.027	/	دج 16.760	الخصم التلقائي للرسم TAP
دج 2.508.052	دج 2.924.296	دج 2.891.946	النتيجة المصححة
دج 208.682	دج 330.070	دج 450.952	الفرق غير المصرح

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

جدول الحقوق المستدركة والعقوبات:

المجموع	2018	2017	2016	2015	
291.617 دج	101.674 دج	/	/	189.943 دج	الرسم على القيمة المضافة TVA
43.742 دج	15.251 دج	/	/	28.491 دج	العقوبة
24.787 دج	8.027 دج	/	/	16.760 دج	الرسم على النشاط المهني TAP
2.478 دج	802 دج	/	/	1.676 دج	العقوبة
910.294 دج	46.880 دج	375.210 دج	290.598 دج	197.606 دج	الرسم المسترجع على المشتريات T/A
200.780 دج	4.688 دج	93.802 دج	72.649 دج	29.641 دج	العقوبة
346.395 دج	73.038 دج	/	115.524 دج	157.833 دج	ضريبة الدخل IRG
51.958 دج	10.955 دج	/	17.328 دج	23.675 دج	العقوبة
1.573.093 دج	229.619 دج	375.210 دج	406.122 دج	562.142 دج	مجموع الحقوق
298.958 دج	31.696 دج	93.802 دج	89.977 دج	83.483 دج	مجموع العقوبات

جدول تجميع الحقوق:

المبحث الثاني: دراسة حالة مكتب المراجعة الجبائية وآليات مكافحة الغش الضريبي

مجموع الحقوق	1.573.093 دج
مجموع العقوبات	298.958 دج
المجموع العام	1.872.051 دج

إجراءات اختتام عملية التحقيق:

- عند تسلم المكلف التبليغ النهائي يثبت حق الخزينة اتجاهه ولهذا يقوم المحقق بإعداد إشعار بدفع المستحقات والغرامات ثم يرجع الملف الجبائي إلى المفتشية مع تقديم نسخة من الإشعار بدفع المستحقات والتي بدورها تبعث إلى قبضة الضرائب من أجل التحصيل.

- ينهي المحقق عمله بإعداد تقرير من مجريات التحقيق في المحاسبة ويمثل نسخة منه إلى المديرية الجهوية للضرائب مرفقا بـ:

- نسخة من الإشعار بالتحقيق.
 - بيان مقارنة الجزائية وجدول حسابات النتائج.
 - نسخة من التبليغ الأولي بالتصحيحات.
 - نسخة من إجابة المكلف.
 - نسخة من التبليغ النهائي.
 - نسخة من محضر نهاية الأشغال بعين المكان.
 - نسخة من جدول التعديلات.
- وبعد كل ما سبق من الإجراءات تم أرشفة ملف التحقيق المحاسبي في المصلحة المختصة لدى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وهكذا تنتهي عملية التحقيق.

الخاتمة

هذه نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

بعد التعرض لمختلف متغيرات الدراسة ودراسة الحالة تم إثبات الفرضية تقريبا كونها شملت معظم آليات مكافحة هاته الظاهرة وإضافة عليها فإن دور التكنولوجيا الحديثة والإعلام الآلي سيساعد بصفة كبيرة في اكتشاف الهفوات وتحليل المكلف كونها تكون مبرمجة على السرعة والبداهة والدقة في تحليل مصدر ونوع الخطأ عكس الإنسان الذي يمكن أن يزل وتفوته بعض الأخطاء من غير قصد.

الفرضية الثانية:

من خلال دراسة الحالة تبين لنا أن الفرضية الفرعية الأولى مثبتة لأن الغش الضريبي يتمثل في إخفاء مقدار الضريبة المستحقة بأية وسيلة احتيالية وهو اتباع أساليب وطرق غير قانونية قصد الإفلات من المستحقات الضريبية إما جزئيا أو كليا.

الفرضية الثالثة:

قمنا بنفي الفرضية كون المديرية العامة للضرائب تتبع طرق تقليدية في حصولها على المعلومات كما تنتقل المعلومات بين الموظفين بطريقة يدوية وأيضا ننفي صحة الفرضية التي تقول أن المديرية تتبع التوعية الضريبية لأن حسب أسئلتنا اذا ما تم عقد أي ملتقيات أو مؤتمرات تكون سبب في توعية المكلف والمجتمع عامة حول خطورة جريمة الغش و تبين أن دور المديرية محدود من ناحية التوعية والتكنولوجيا لجمع المعلومات.

التوصيات العامة والمتعلقة بموضوع الدراسة

1- ضرورة عمل الدولة بتطور في مجال الضرائب عن طريق الحكومة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع المعلومات.

2- ضرورة وجود رقابة ثانوية تلي الرقابة الأولية تفاديا لأي أخطاء.

3- الاعتماد على الكفاءة المهنية وعمال ذوي سن حيوي قادر على العمل والتركيز.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن وضع مجموعة من المواضيع لتكون محل دراسة مستقبلا:

- دور التوعية الضريبية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الحد من تفشي ظاهرة الغش الجبائي.

- ضرورة وجود طرق حديثة كبرامج كشف أي غش جبائي في تسهيل عملية البحث عن الغش في المديرية العامة للضرائب.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم العدي: دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة اللاذقية، سوريا، المجلد 35، العدد 5، 2013.
- 2- أحمد طالبي: أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2012.
- 3- الجريد الرسمية الأعداد: 334-327-364-79.
- 4- أوشان أحمد بلعزوز بن علي: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 17، جانفي 2017.
- 5- بتانة طورش: مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2012.
- 6- خالد حامد عبد: الضريبة الرقمية ودورها في استجابة دافعي الضرائب لتحاسبات الضريبي، ملتقى حول الدارة الضريبية والتحاسبات الضريبي، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 7- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.
- 8- خلود هادي عبود الربيعي، أرشد مكّي رشيد: تقييم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، العراق، 2013.
- 9- دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2007.
- 10- رحال ناصر: محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006-2007.
- 11- عبد الله السعيد: الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- 12- عبد المجيد دقدي: النظام الضريبي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 20-21 ماي 2002.
- 13- عبدا الأمير ال شمس الدين: الضرائب أسسها العملية وتطبيقاتها العلمية، الطبعة الأولى، جامعة بيروت، لبنان، 1987.
- 14- علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

- 15- فريدة زناقي: العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012.
- 16- قانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم وفقا للمادة 37 من قانون المالية لسنة 2009.
- 17- كريم حسان عيسى: الحوافز الضريبية في نمو القطاع الصناعي الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 194، العدد 12، العراق، 2014.
- 18- لابيد لزرق: ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012.
- 19- محمد نجيب جابو: ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- 20- محمد يسري حسن عثمان: اقتصادية المالية العامة، بدون دار نشر، 1996.
- 21- منصور الفيتوري حامد: إشكالية ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراتة، ليبيا، العدد الأول، أكتوبر، 205.
- 22- يحيى لخضر: دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006-2007.
- 23- نوي نجا: دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد الرابع، جوان، 2021.
- 24- cecile bezart la frude fiscale modelisation du face etat contribuables these pour le doctorat des sciences economiques universiter France 2006.
- 25- Ministère Des Finances, direction générale des impôts, guide pratique des contribuables, 2015.